ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547
مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات
مجلد: 02 عدد: 14 السداسي الأول 2020

تمكين المرأة: المفهوم والأبعاد

الباحثة: مريم عشي، طالبة دكتوراه علم الاجتماع السياسي، جامعة العربي التبسي– تبسة، البريد الإكتروني:

meriem.achi@univ-tebessa. dz

تاريخ الإرسال: 2019/05/26 تاريخ القبول: 2020/06/16 تاريخ النشر: 2020/07/05

ملخص:

إن التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري ودخوله مسار العولمة فرضت عليه العديد من القضايا من أبرزها مشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال تمكينها كمدخل لهذه العملية، وكان لحداثة مفهوم التمكين والتنوع في استخداماته وارتباطه بالعديد من المقاربات النظرية الأثر البارز على صعوبة تحديد مفهومه، لذا حاولنا في ورقتنا البحثية ومن خلال تتبعنا المنهج الوصفي التحليلي توضيح مفهوم تمكين المرأة وتحليل عناصره وبيان أهم أبعاده ومؤشرات قيامه مع رؤية نقدية للمؤشرات ومدى صدقها في قياس تمكين المرأة .

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة، المفهوم، الأبعاد، المؤشرات.

Abstract:

The changes witnessed by Algerian society and its entry into the path of globalization imposed on it many issues, notably the participation of women in the development process by enabling them as an input to this process; The modernity of the concept of empowerment and diversity in its uses and mists connection to many theoretical approaches has had a significant impact on the difficulty of defining its concept. Therefore, in our research paper, we tried to explain the concept of women's empowerment and analysis of its elements and its most important dimensions, of the indicators and the extent of their validity in measuring the adoption of a women.

Key words: Empowerment, Empowerment of women, Concept, Dimensions, Indicators.

إن الحداثة التي تسعى المجتمعات العربية الوصول إليها و تصاعد التيارات الليبرالية التي تهدف إلى تفعيل دور المجتمع المدني وكذلك الحركات النسوية بمراحلها المختلفة اقتضت كلها دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة وأصبح التمكين بديلا لمفهوم التنمية في أغلب دراسات وبحوث المرأة، لذلك يعتبر التمكين من المفاهيم الكلية المؤسسة للتنمية الشاملة وكان لحداثة المفهوم والتنوع في استخداماته وكثرة تردده في المؤتمرات الدولية إنعكاس كبير على صعوبة تحديد مفهومه ومجالات إستخدامه زيادة على تداخل العديد من المقاربات النظرية في دراسته، من مقاربة قانونية وإجتماعية وسياسية و إدارية .

ففكرة التمكين من حيث هو إتاحة للفرص المتساوية للجميع بدأت تظهر منذ ستينات القرن الماضي حيث نشطت حركة تحرر السود في أمريكا ثم روجت له المنظمات النسوية عبر العالم [1]و بدأ المفهوم يترسخ أكثر في السياسات الإجتماعية في النصف الثاني من السبعينات من خلال الحركات النسوية في أمريكا الآتينية و كذلك العديد من النظريات المنتقدة لسياسات التنمية الموجهة للمرأة و نقد السلطة الأبوية البطريركية خاصة في المجتمعات العربية ، فسعت المرأة في مختلف أنحاء العالم لتنظيم عملها و توحيد جهودها للمطالبة بمزيد من الحقوق و تبلور ذلك من خلال العديد من المؤتمرات الدولية والتي تمخضت عنها إتفاقيات دولية لحقوق المرأة وترسيخ تمكينها على جميع المستويات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول الطامحة للنمو سعت من خلال وضع إستراتيجية تمكين المرأة في المجتمع و القضاء على كل أشكال التمييز ضدها و ذلك من خلال السعي لخلق ظروف إجتماعية تساعد المرأة على إمتلاك القوة سواء من حيث التركيز على عملية التعليم و نشر المعرفة أو من خلال التنظيم الصحي والعناية بالمرأة في مجال الحمل و الولادة أو من جانب المشاركة في الحياة الإقتصادية و تشغيل المرأة في مختلف القطاعات.

فالتساؤلات التي سنعمل على الإجابة عليها هي: ما التمكين؟ ما هي أبعاده؟ وكيف نتمكن من رصده داخل المجتمع؟

أولا- مفهوم تمكين المرأة

يقتضي المنطق الأكاديمي و قبل التطرق للمعنى الإصطلاحي للمفهوم أن نبين أولا معناه اللغوي لما لهذه المرحلة من أهمية في تجلي دلالات المعنى و إماطة اللثام عن أي غموض قد يشوبه.

1- تعريف التمكين لغة: هو من فعل مكن و يعني الثبات والرسوخ ، والمنزلة الرفيعة والسلطان والقدرة وأما التمكين على صيغة المصدر فيحمل معنى التوكيد ليمتد لمعنى الإسقرار الراسخ[2] كما يتجلى المفهوم اللغوي من خلال الآية القرآنية التالية" اللذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلوة" والمراد هنا من التمكن السلطنة ونفاذ القول على الخلق كما فسر ذلك الفخر الرازي، فالتمكين هو تثبيت مؤكد ثم سلطان وقدرة على التصرف[3]، وورد في القرآن الكريم في أكثر من أية مثل قوله تعالى:" و نريد أن نمن على اللذين أستضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض ..." فنجد هنا أن المفهوم يرتبط بالفئات المستضعفة والمهمشة وتعدد اللفظ في القرآن الكريم يدل على أهميته في تصحيح أوضاع البشر ويتمركز دائما حول التقوية والتعزيز[4]. وتقول العرب أن فلان لذو مكنة من السلطان أي تمكن وتسمي العرب موضع الطير مكنة لتمكن الطير فيه والمكانة هي المنزلة عند الملك فالتمكين لغة هو تعزيز قدرات الفرد على إتخاذ قرارات هادفة[5].

2- تعريف التمكين اصطلاحا: يعبر التمكين عن إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تُنمط النساء والفئات لمهمشة وتضعها في مراتب أدنى، وهو تعزيز قدرة الفرد والجماعة على إتخاذ خيارات

هادفة وتحويل تلك الخيارات إلى إجراءات لتحقيق النتائج المرجوة وظهر هذا المصطلح بشكل بارز ومهم أول مرة في تقرير التنمية الذي أعده البنك الدولي سنة 2000-2001 [6]، كما يعرف أنه القدرة على أن يكون المرء فاعلا وأن تكون لديه الاستقلالية في أداء العمل وتحقيق الأهداف[7]، كما يعرف التمكين أنه عملية يكتسب من خلالها الأفراد الضعفاء التحكم في أحوالهم ويشتمل ذلك التحكم في الموارد الجسدية والبشرية العقلانية والمالية والتحكم في الجانب الإيديولوجي من معتقدات وقيم وإتجاهات فالتمكين لا يعني فقط قدرة أكبر على التحكم ولكن أيضا ثقة أكبر في النفس والتغلب على المعيقات والحواجز[8]، والتمكين السياسي للمرأة هو المجال الذي شاع فيه إستخدام مفهوم التمكين بشكل واسع وهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة التي تضمن مشاركة المرأة في الشأن العام وفي كل مؤسسات صنع القرار[9]، فجوهر عملية التمكين السياسي للمرأة هو إزالة كافة العراقيل والعقبات التي تحول دون حرية المرأة في الوصول إلى السلطة السياسية سواء بمشاركتها فيها من الداخل أو التأثير عليها[10]، ونجد رغم التعدد في تعريف التمكين إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث إمتلاكها وتوزيعها وتتحقق قوة المرأة بتمكينها من حقوقها و فرصها والإعتماد على نفسها من خلال منحها مزيد من القوة و التحكم وإمكانية التعبير والإبتكار والقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات الإجتماعية[11]، ومن خلال ما تقدم يمكننا تحليل أهم المكونات الواجبة لقيام تمكين المرأة في المجتمع و توجد ثلاث محددات أساسية ساهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد دلالاته تتمثل في:

- علاقته بمفهوم القوة فالتمكين يقتضي القوة.
- ارتباطه بمسألة التحكم الشخصي أي القدرة الذاتية و مدى تحكم الإنسان في حياته وتحديد خياراته.
- عملية متعددة الأبعاد تحدث على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتجمع بين مستويين فردي وجماعي[12]

كما يضيف المفكرون محددات أخرى وثيقة الصلة بتعريف التمكين والتي يمكن تفصيلها في ما يلي:

- **الحق في الاختيار**، ويتطلب ذلك وجود بدائل تساعد المرأة على ممارسة الاختيار الحقيقي، ومما لا شك فيه أن الاختيارات ليست كلها متساوية من حيث أهميتها وتأثيرها على حياتهم فالخيارات الإستراتيجية المتعلقة بحياة الناس بالغة الأهمية وتساعدهم في تشكيل الخيارات الأخرى الثانوية وهو ما تترجمه البرامج التنموية والتي تعتبر الإنسان صاحب قدرات وخيارات تمكنه من المساهمة في تنمية ذاته ومجتمعه وفقا لمدى تلبية المشاريع لاحتياجاته ومدى مشاركته في تحديد الأنشطة النافذة وتقييمها وما يعنيه ذلك من قدرة على المشاركة في صنع القرار.
- **الاعتماد على الذات**، أي إمتلاك المهارات اللازمة التي تمكن المرأة من العمل و الحصول على الدخل فاعتمادها على الرجل هو السبب الرئيسي لإخضاعها ودنو مكانتها أما على صعيد مشاريع التنمية فلاعتماد على الذات يعني احتواء مشاريع التنمية على عنصري التوعية والتدريب كي يتمكن الأفراد من مساعدة أنفسهم وغيرهم والمحافظة على المنجزات و زيادتها.

- **بناء قدرات التنظيم والعمل التعاوني،** بما أن القوة لا تمنح بل تؤخذ لابد من تعبئة النساء وتنظيمهن من أجل تمكينهن من مواجهة عدم المساواة المبني على أساس نوع الجنس، فالتضامن الاجتماعي في المجال العام والتأكيد الفردي في المجال الخاص مهمان معا من أجل معالجة الأسباب البنيوية للتغيير فمن منظور إنمائي يجب أن تتضافر الجهود وترتدي طابع مؤسسي يستجيب لمتطلبات و أهداف التمكين

من خلال هذه العناصر الهامة يتبلور مفهوم التمكين إجرائيا أنه: عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار، أما على المستوى الجماعي فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط و حركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن و تنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي و الاقتصادي[13].

ثانيا – عناصر ومتطلبات التمكين

1- عناصر التمكين: التمكين كعملية شمولية من أبرز مكوناته و عناصر قيامه هو امتلاك المرأة للمعلومة والمعرفة من خلال تعليمها لتأهيلها اجتماعيا و عمليا لخوض غمار الحياة المهنية و كذلك بناء قدرات ذاتية و معرفية وتعزيز الوعي لدى المرأة وإتاحة فرص متساوية بينها و الرجل في المجتمع[14]، فالتمكين قيمة ضمنية تعتمد على وسائل متعددة وله علاقة بالمستوى الفردي والجماعي فنجد المجتمعات تعمل من أجل تمكين المرأة على تحقيق تغيير في البيئة العامة وخلق بيئة جديدة مساعدة، وتتكون عملية التمكين من هذا المنطلق من ثلاث معطيات ومكونات أساسية يمكن إدراجها في العنصر الموالي:

- **الموارد،** كالعمل فوجوده ضروري لأننا بدونها لا يمكن أن نتحدث عن عملية التمكين.
- **العامل البشري،** ويقصد به المرأة في هذه الحالة وهي محور عملية التمكين ومن خلالها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات.
- **النتائج والإنجازات،** وتتمثل في المكاسب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تجنيها المرأة وهي بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين[15]

فالتمكين بهذه المكونات يحتوي على المستويات التالية:

- **القوة على،** وتشمل علاقة تبادلية مطلقة من الهيمنة والتبعية.
- **القوة فعل،** وتشمل القدرة على صنع القرار وممارسة السلطة وإيجاد الحلول من خلال مختلف القدرات الفكرية والمعرفية.
- **القوة مع،** قوة اجتماعية وسياسية تشير إلى الفهم أو الهدف المشترك والقدرة على التفاوض والدفاع عن المصالح المشتركة جماعيا.
- **القوة من خلال،** تعني إدراك الأفراد من خلال التحليل الذاتي للقوة الداخلية لذاتهم وهويتهم وكيفية التأثير على حياتهم وصنع خياراتهم والمرتبطة بالمؤسسات والقوانين ومختلف الوسائل التي تعرف المواطنة.

2- متطلبات التمكين: لقيام التمكين يجب العمل على إرساء وغرس المتطلبات التالية:

أ. تغيير القيم الثقافية والموروثات الشعبية، فالموروث البائد للمجتمعات العربية هي من تحدد الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، لذا وجب العمل على تطويع القيم السائدة بما يساعد على فسح المجال نحو مشاركة أوسع للمرأة في الحياة العامة وذلك دون زعزعة للاستقرار الاجتماعي و ذلك من خلال التدرج في تطوير المفاهيم الإيجابية مثل المساواة، العمل، المشاركة والتخلص من الموروثات المعرقلة لعملية التمكين مثل فكرة الصراع بينها والرجل أو تبعيتها التامة للرجل باعتبارها مخلوق ناقص والحد من كل التأثيرات السلبية على المرأة من خلال التعليم والتوعية والإعلام والعمل على نشر الوعي السياسي حول أهمية مشاركة المرأة السياسية ويلعب التشريع والقوانين دورا بارزا في التأسيس لهذه العملية من خلال القوانين المختلفة مثل الدستور وقانون الانتخابات وقانون التوظيف العمومي وغيرها من القوانين باعتبارها الإطار الحاكم للمجتمع[17].

ب. إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة، لقد ظهر مفهوم النوع الاجتماعي في بداية السبعينات وذلك في الدول الأنجلوساكسونية ويهدف إلى إلغاء مختلف أشكال التمييز بين الجنسين وإشراكهما في عملية اتخاذ القرار والتغيير الاجتماعي وهي مقاربة معرفية إبستمولوجية تهدف إلى إعادة النظر في أدوار كلا الجنسين والعمل على تحقيق المساواة[18]، يعتبر إدماج النوع الاجتماعي أداة وعملية للتغيير الاجتماعي فهو إستراتيجية تجعل اهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقها ومراقبتها وعملية تقليص الفجوة في النوع لا تتم إلا بتمكين المرأة والسماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار، خاصة وأن نوع الجنس كان مصدرا لعدم المساواة في الأدوار بين الجنسين ويرجع ذلك لعوامل إيديولوجية وسياسية وعقائدية مرتبطة بالبناء الإجتماعي[19]، فإن كان الجنس مفروض فإن نوع الجنس وضع مكتسب ومشترك في بعض الصفات مع مفهوم الطبقة من ناحية الخصائص السوسيولوجية ويختلف بدرجات كبيرة في الثقافات الاجتماعية المختلفة وهو يشير إلى دلالات المعاني بين الإناث والذكور أما دور النوع فهو أساسا مفهوم سوسيولوجي وسيكولوجي اجتماعي يتمثل في المواقف والسلوكيات المتوقعة التي يعرفها المجتمع بكل نوع من الجنسين وتشتمل الحقوق والواجبات التي تعتبر معيارية بالنسبة للجنسين في مجتمع معين ويركز الدور على المستوى الثقافي والمرجعية الاجتماعية أما التمكين فهو عملية ترسيخ حقوق المرأة من الاستبعاد من خيارات الحياة والقرارات المجتمعية بما يستوعب الجماعات النسائية المهمشة[20].

ج. المساواة بين الجنسين، تبدأ أغلب الدساتير الحديثة بالنص على المساواة بين المواطنين كافة ولكن هذه العبارة إما أن تدخل في صلب الحياة اليومية فتحقق نتائجها المرجوة وإما أن تبقى مجرد شعار يتغنى به ويغيب في واقع الممارسة الإجتماعية، إن شرط تحقيق المساواة من أجل تمكين المرأة يقتضي بالضرورة تغيرات جذرية وعميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي وذلك من خلال سد الثغرات التشريعية وتحديث وتعديل القوانين بما يحقق المساواة و كذلك من خلال واقع الحياة اليومية بردم الهوة القائمة بين الخطاب السياسي والقوانين وواقع المرأة المعاش عبر إدماجها بشكل كبير ومتزايد في الحياة العامة والمطالبة بإلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة[21]، فالتمكين يقتضي المساواة بين الجنسين وإنهاء الهيمنة الذكورية على السلطة واضطلاع المرأة بأدوار هامة في المجتمع ولكن هل لهذه المساواة حدود؟ من التساؤلات الهامة التي تطرح حتى لا نقع في وهم التماثل بين الجنسين والذي يتنافى والطبيعة لذا فيمكن تنظيم المساواة ضمن الحدود التالية[22]:

- **المساواة أمام القانون،** والتي تعني تطبيق القانون على كافة الناس دون تمييز بين الجنسين.
- **المساواة أمام القضاء،** التي تعني أن حق التقاضي مصان للطرفين كما أن أحكام القضاء تطبق دون تفرقة.
- **المساواة في الحقوق السياسية،** أي التمتع بهذه الحقوق وممارستها مثل الانتخابات والحكم والوظيفة.
- **المساواة في التكاليف والأعباء،** أي التساوي بالالتزامات والإعفاء من الأعباء.

ويتمتع مبدأ المساواة بين الجنسين بضمانات دولية لتحقيقه وحمايته، ومن أبرزها الإلتزام الملقى على عاتق الدولة الجزائرية في التقيدها بأهم مبادئ وواجبات المعاهدات والإتفاقيات الدولية، خاصة وأن الصكوك الدولية جاءت بحسب التنظيم العالمي الجديد وفي إطار القانون الدولي بصيغة توافقية لكل الإنسانية مهما إختلاف توزيعها الجغرافي، فكان لمنظمة الأمم المتحدة الدور الرائد في التأسيس لمبدأ المساواة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضمانات وطنية محلية مجارية للمبدأ الدولي العام فجاءت المواثيق التي عرفتها البلاد والدساتير المختلفة لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة، ومفهوم التمكين يتطور بشكل مستمر ومازال يستوعب إسهامات فكرية كثيرة ترتبط بسقف طموح المرأة و زيادة مطالبها من مرحلة إلى أخرى ،فقد كان في بداية ظهوره مقتصرا على تعليم المرأة وخروجها التدريجي للعمل لكن اليوم تطور ليتداخل مع مختلف مناحي الحياة مما استوجب التطرق لبيان أبعاد التمكين في العنصر الموالي.

ثالثا- أبعاد التمكين

ميز "**ستاند وأوتمان**" بين ثلاث مداخل وأنواع تحدد أبعاد التمكين، حيث يستند المدخـــــل الأول إلى النظرية النسوية " تمكين المرأة" والتي تقوم على تحسين الظروف العامة لمجموع النساء المستضعفات عبر العالم، أما المدخل الثاني فيسمى بالتمكين الهيكلي ويستند بصورة رئيسية على النظريات التنظيمية، ويتم في هذا المدخل التركيز على مجموعة من النشاطات والممارسات التي تعمل على أساس منح القوة والسلطة والرقابة على الأداء. بينما يُركز المدخل الثالث على التمكين النفسي ويستند على النظريات النفسية الاجتماعية من خلال افتراض أساسي: أن التمكين يدرك من قبل الأفراد كما أنه من المفكرين من يقسم أبعاد التمكين إلى بعد داخلي وهو البعد النفسي وبعد خارجي يتمثل في التمكين النفسي[23]، وبالرغم من تعدد مداخل التمكين إلا أن ذلك لا يعني الفصل القطعي بينها بل على عكس ذلك فهي متكاملة ومتبادلة فكل مدخل يحتاج للآخر لقيام التمكين فعلا، ومادام موضوع بحثنا ينصب على تمكين المرأة في المجتمع فإنه وإن ارتبط من حيث النشأة بحركات التحرر النسوية والبعد الجندري لهذه الحركات، إلا أن ذلك لا ينفي مدى الحاجة لتمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا إلى ترسيخ التمكين الهيكلي التنظيمي لمساعدة المرأة على أن تمكن سواء داخل المنظمة أو في أطر أخرى، خاصة التمكين السياسي الذي لا يتأتى للمرأة إلا ضمن أطر هيكلية. أما التمكين النفسي فإننا نرى أنه أساس تمكين المرأة الفعلي وهو أهم الأبعاد التي يجب التركيز عليها لإرساء تمكين حقيقي للمرأة داخل المجتمع لذا سنتناول هذا البعد بشيء من التفصيل.

1- التمكين النفسي: تكون المرأة أكثر إنتاجية ودافعية إذا شعرت بإمكانية تقديم مساهمات قيمة من خلال أفكار جديدة أو طرق أفضل لأداء العمل والمشاركة في عملية اتخاذ القرار لذا فعملية التمكين تسعى لتنمية المرأة و زيادة قدراتها لقيادة نفسها وغيرها من خلال استقلالها الفكري مما يكسبها الثقة والرضا عن النفس وأهم مركزاته[24]:

- **المعنى أو المغزى**، أي الانسجام بين الفهم الشخصي للقيم وتوقعات الدور من خلال اهتمام المرأة بعملها وإيمانها أن ما تقوم به مهم، وأهم طريقة لزيادة الشعور بالمعنى هو وضع أهداف واضحة لا تتناقض مع القيم التي تحملها المرأة.
- المقدرة والجدارة، هي القدرة على الأداء وتستند على كفاءة الدور، وهي قابلية شخصية لأداء المهام المنوط بالمرأة فهي ثقتها بذاتها وهو ما يمكنها من مواجهة التحديات.
- **تقرير الذات والاستقلالية**، يشير ذلك للتحمل بالمسؤولية الشخصية وحرية التصرف والتحرر من التبعية إزاء النشاطات التي تقوم بها والحرية في الاختيار.
- **الأثر**، وهو إدراك الممكن لمقدار التأثير الذي يمكن أن يمارسه على نتائج العمل والمحيط الاجتماعي، وذلك من خلال قوة الشعور بالارتباط بالأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها.

فيتضمن البعد النفسي استطاعة النساء العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه ومن ثم يركز على البعد الشعوري للمرأة و مدى اعتقادها بإمكانية إحداث التغيير في مجرى حياتها كما يتضمن ويقتضي البعد النفسي للتمكين ثورة المرأة على السيطرة الذكورية التي تُعيقها عن تحقيق ذاتها.

2- التمكين المعرفي الإدراكي: يتشكل التمكين الاجتماعي من خلال مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية والتأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، والعمل ومن خلال إستراتيجية وطنية على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها المجتمعية و دورها التنموي كما أن البعد المعرفي للتمكين يقتضي فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء، من خلال إمكانية المراجعة النقدية الذاتية لخبرات النساء وتحديد أنماط السلوك المؤدية للتبعية والشعور بالدونية لذلك يشير البعد المعرفي إلى فهم الحاجة لصنع خيارات جديدة للمرأة و المجتمع[25].

3- التمكين الإقتصادي: ويشمل كل ما يتعلق بتجاوز فكرة تأنيث الفقر ودفع المرأة إلى وضع الكسب المادي، من خلال العمل المأجور والعادل والمساوي في الأجر بينها والرجل زياد على مراعاة الفروق النوعية بينها والرجل في ظروف العمل، وذلك من خلال قيام السلطة في المجتمع بتقديم الدعم اللازم وتذليل العقبات التي قد تواجهها في هذا المضمار، فالتبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدراتها على رعاية نفسها ولا يتم القضاء على هذه التبعية إلا من خلال زيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، والتمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من وضع اقتصادي أدنى إلى آخر أعلى وذلك من خلال زيادة تحكمها في الموارد الاقتصادية والمالية مما يمنحها استقلالية مادية مباشرة[26] .

4- التمكين السياسي: وهو من أهم الأبعاد على الإطلاق في عملية تمكين المرأة فهو ما تم التركيز عليه بشكل كبير في مختلف المحافل الدولية ومقررات وأحكام المعاهدات والاتفاقيات، وينطلق هذا البعد من فكرة إمكانية المرأة في الحراك نحو التغيير الاجتماعي ويتبلور التمكين السياسي من خلال زيادة نسب مشاركة المرأة و تمثيلها في المجالس المنتخبة و مواقع إتخاذ القرار وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات[27]، من خلال تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية و فعالة في كافة نشطات المنظمات السياسية .

5- التمكين الاجتماعي: وهو التمكين الذي تمارس فيه المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يعرف بالسلطة الذكورية ولنشر هذه الثقافة عملت الحركات النسوية عبر المجتمعات إلى بناء مؤسسات و أندية خاصة بها تروج فيها ثقافتها التمكينية[28]، فالتمكين الاجتماعي للمرأة يفترض حالة من التحول في النظم الاجتماعية التقليدية بشكل يسمح للمرأة بولوج أكبر لمساحات العمل الاجتماعي المختلفة وتحقيق مكاسب مختلفة، ويتضمن التمكين الاجتماعي رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة كافة العوائق الاجتماعية والتغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص في المجلات المختلف: السياسية والاقتصادية والاجتماعية[29]. فالبيئة التمكينية تقتضي تهيئة الشروط الضرورية والظروف المواتية والقوانين واللوائح والمهارات التي تمكن النساء من الانتفاع من حقوقها وذلك من خلال سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية واجتماعية للوصول إلى أسس تنظيمية تنمي مهارات المرأة و تزيد من قدراتها، فالتمكين تبلور كإستراتيجية للتنمية العامة والشاملة تعتمد على قوة الفاعل وقدرته على تحويل الاختيارات إلى قرارات فعالة، مما أدى إلى التركيز على زيادة الاستثمار في مفهوم تمكين المرأة[30].

رابعا- مؤشرات التمكين

المؤشر هو علامة دالة على تحقق وضع ما وقد يكون رقما أو حقيقة واقعية أو رئيا أو إدراكا يقيس التغيرات في ظرف معين أو حالة محددة خلال فترة محددة من الزمن، هذا ما جاء في الدليل للمؤشرات الدالة على النوع الإجتماعي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة[31] في 2004، ومؤشرات التمكين تحمل في طياتها وظائف تشير إلى الكيفية التي اتبعت لتحقيق برامج ومشاريع التمكين، وهناك نوعان من المؤشرات:

- النوع الأول: المؤشرات النوعية.
- النوع الثاني: مؤشرات كمية.

وتهدف هذه المؤشرات بالأساس إلى تقويم مسارات التمكين ومعاينة ما تحقق منه، وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تمكين المرأة في المجتمع، وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

- الاعتماد على الذات في المجال الخاص والعام.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال العمل والسعي للنفاذ لمصادر التمويل كالحصول على القروض والمساعدات للمشاريع الإقتصادية.
- المشاركة الواعية للمرأة في إدارة شؤون أسرتها والمجتمع من خلال السعي للتمثيل المباشر وتبوء الناصب العليا أو غير المباشر من خلال المشاركة في الإنتخاب.
- إلمام المرأة بحقوقها المختلفة، القانونية والتشريعية في مختلف القطاعات السياسية والإجتماعية.
- حصول المرأة على أعلى درجات المعرفة والمهارات المختلفة.

ويمكن توزيع هذه المؤشرات بحسب أبعاد التمكين إلى مؤشرات اقتصادية وأخرى اجتماعية و مؤشرات سياسية[32]

1- المؤشرات الاجتماعية: قام برنامج الأمم المتحدة في إطار تقرير التنمية البشرية في العالم الذي بدأ إصداره في 1990 بتطوير مؤشر التنمية البشرية بنوع الجنس ومؤشر التمكين الجندري عام 1995، ويستخدم مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي تستخدم في دليل التنمية البشرية وهي: مستوى المعيشة، والمستوى الصحي

والتعليمي، أما بالنسبة للإختلاف بينهما فيكمن في تعديل متوسط إنجاز كل بلد وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل باستخدام صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسط الإنجاز عن إنعدام المساواة، و ذلك بإفتراض معامل لتجنب عدم المساواة بين النوعين في المجتمع أما مؤشر التمكين الجندري فيستخدم متغيرات مرتبطة بالمشاركة في المجال السياسي والإقتصادي. وقد تزامن مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ومؤشر التمكين الجندري مع الإعتراف الدولي المتزايد بأهمية رصد التقدم المحرز في القضاء على الفجوة بين الجنسين في كل نواحي الحياة. كما ظهر سنة 2010 مؤشر جديد هو مؤشر عدم العدالة بين الجنسين، وذلك بسبب القيود المفاهيمية والمنهجية، فمؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هو في حقيقته تعديل لمؤشر التنمية البشرية والذي يأخذ بالإعتبار التفاوت بين الجنسين زيادة على أن الفرق بين مستويات المؤشرين تبدو صغيرة، لأن التفاوت في المكونات الثلاث ضعيف مما يعطي إنطباعا مضللا بأن الفجوة بين الجنسين ليست ذات صلة فجاء مؤشر عدم العدالة بين الجنسين من أجل إعتماد منهجية ومكونات مختلفة تعكس أكثر الفجوة بين الجنسين وهي مجال الصحة النفسية والمشاركة في سوق العمل والتمكين[33]، أما مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي إعتمده المنتدى الإقتصادي العالمي يهدف هذا المؤشر لقياس حجم التفاوت القائم على مستوى النوع الإجتماعي، وتتبع التقدم الذي تحرزه المجتمعات في محاربة هذا التفاوت، وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: التعليم، الصحة، المشاركة الإقتصادية، والتمكين السياسي، فتسعى المجتمعات لسد هذه الفجوة من خلال تصميم التدابير اللآزمة[34].

2- مؤشرات التمكين السياسي: لقد جاء في مضمون دليل المؤشرات الدالة على النوع الإجتماعي الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية سنة 2004، أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتم قياسه من خلال جملة من العناصر الأساسية تم إعتبارها كمؤشرات يتم الإعتماد عليها لقياس مدى تفعيل تمكين المرأة سياسيا في أرض الواقع من فترة إلى أخرى وتتمثل في[35]:

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة .
- تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلو بأصواتهم في الانتخابات.
- تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- تحديد نسبة الأعضاء النساء مقارنة بنسبة الأعضاء رجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.

3- واقع مؤشرات تمكين المرأة: إن التحدي الذي يواجه الباحثين في مجال تمكين المرأة هو قراءة الواقع الفعلي وما هي البيانات التي يمكن إعتمادها، ومدى توافر الإحصائيات والمعلومات اللازمة لمعرفة وضع المرأة في مرحلة محددة، وما هي المؤشرات التي يمكن إعتمادها لقياس تمكين المرأة. كما أن تعدد المناهج المستخدمة وكثرة المؤشرات وإختلاف طبيعة المعلومات من شأنه أن يعيق التوصل إلى فهم مشترك للمؤشرات الواجب اعتمادها في دراسة تمكين المرأة وبما أن المؤشرات هي أحدث الطرق لمراقبة الالتزامات الدولية المتعلقة بتمكين المرأة أستوجب تطويرها وتطويعها والإختلافات الجغرافية والثقافية وفي هذا المجال قدمت الباحثة نائلة كبير نقد للمؤشرات المعتمدة من قبل الهيئات الأممية مفاده أنها غير

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

كافية واشترطت أن تكون هذه المؤشرات مرئية وقابلة للقياس والتحقق من قبل النساء ذاتهم[36]، وإنه لأمر شائع أن بعض المعايير الموجودة في المعاهدات الدولية تتعارض مع بعض الأعراف الاجتماعية والأخلاقية لبعض المجتمعات مثل مبدأ المعاملة بالمثل أو البنود التي تطالب بحقوق فردية متساوية للعمل السياسي والتي تمخضت عنها مؤشرات التمكين، فممارسة حقوق الإنسان بهذا المعطى العالمي الكوني ليست ممارسة اجتماعية كاملة النضج إذ نجد إختلاف في الرأي بشأن عناصرها الرئيسية مثل المعايير والوسائل وكيفية تطبيقها[37]، مما أدى إلى الاجتهاد والسعي الدؤوب لوضع مؤشرات جديدة تمكننا من معرفة واقع التمكين في مختلف المجتمعات لاسيما المجتمعات العربية فأستحدث مؤشر جديد لتوفير مقياس موضوعي عن كيفية تأثير اللوائح والقوانين على وضعية النساء ونشاطهم الاقتصادي خاصة وهو ما صدر عن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون سنة 2019، فإذا كان تحقيق المساواة يتطلب طائفة واسعة من الجهود فإن القانون يختصرها في الخطوات التالية:

1- حرية التنقل.
2- بدء العمل.
3- الحصول على أجر.
4- الزواج.
5- الإنجاب.
6- إدارة الأعمال.
7- إدارة الأصول.
8- الحصول على معاش تقاعدي.

بحيث ترتبط هذه المؤشرات إرتباطا وثيقا بنتائجها والتي تتعلق بتمكين المرأة الاقتصادي، فالتركيز على المؤشر القانوني يوجه عملية إتخاذ القرار في المجتمع نحو إصلاح السياسات العامة التي تحقق السرعة في عملية التمكين[38]

خاتمة: إن سعي مجتمعنا من خلال السلطة الفاعلة فيه لتمكين المرأة وفق أجندة دولية هو منطلق مريب ولم يثبت نجاحه بسبب الرفض تارة للمفهوم والتخوف منه مرات أخرى والتغني به في الشعارات والخطاب السياسي دون توضيح لأهدافه ومعالمه لذا يستوجب الأمر تحديد مفهوم التمكين للمرأة وفق نظرتها وإرادتها هي ذاتها وليس وفق إملاءات غربية أو سلطوية، تراعى فيها توجهاتها وفهمها وتصورها الخاص عن عالمها وحياتها ومستوى استيعابها لحقوقها وواجباتها ورؤيتها المستقبلية لحياتها وغيرها من بنات جنسها، فمن خلال طرح التساؤلات المستمرة حول ما تريده المرأة فعلا في حياتها الخاصة والعامة الاجتماعية وحصول شبه إجماع على مطالبها وطموحاتها ومراعاة ذلك واحترامه، هناك فقط يمكننا الحديث عن تمكين للمرأة في المجتمع الجزائري. لكن أن يُزج بالمرأة في مجالات ومعتركات وخنادق معينة بحجة اللفظ المنمق والجميل "التمكين" فهذا لن يجدي بأي حال مادامت الخطط التنموية جاهزة ومستوردة لا تتماشى ومعطيات مجتمعنا الحقيقية ولا تراعي خصوصيته وانتمائه، كما أن المرأة هي جزء من كل المجتمع فالنقد الذاتي المستمر وتتبع مخلفات التقليد الأعمى والانصياع التام للرغبة الدولية وآثاره على مجتمعنا من شأنه ترسيخ وعي أكبر لتأسيس مفهوم لتمكين المرأة يخدمها هي وينعكس إيجابا على كل المجتمع، لأن توسيع خيارات المرأة و زيادة فرص الحصول على الموارد و تعزيز ثقتها بنفسها

لا يتم بشكل منعزل عن معطيات المجتمع وظروفه بل يتم وفق خطة شاملة ومدروسة تتعامل مع معطيات الواقع الاجتماعي العام.

الهوامش والمراجع:

1. أماني مسعود، "التمكين"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 32، السنة الثانية، 2006، ص13.
2. نفس المرجع، ص13.
3. نفس المرجع السابق، ص 14.
4. فاطمة بودرهم، "التمكين السياسي للمرأة في ظل العولمة المرأة الجزائرية نموذجا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 09، المجلد الثاني، ص87.
5. سهام بن رحو بن علال، "التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا، ص ص 53/52.
6. نفس المرجع، ص53.
7. شيماء ياسين طه الرفاعي، "مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الإسلامية"، مجلة الجامعة العراقية، العدد 2/38، ص 373.
8. Agrnou ,Fatima, "Gender, literacy and empowerment in Morocco", USA, Rutledge press, 2004, pp 41/42
9. منى غنام، "التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة دور البرلمان والإعلام في مصر، الأردن، البحرين"، 2008، ص 202.
10. نفس المرجع السابق، ص95.
11. نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للنشر وتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص 280.
12. كاهينة جربال، التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس، المغرب)، 2015، ص29.
13. منى عطية خزام خليل، سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة في ظل العولمة، المكتب الجامعي الحديث، 2016 ص ص 411/410.
14. هشام عبد الله، إدماج النوع الإجتماعي في التنمية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004، ص 20.
15. سهام بن رحو علال، مرجع سابق، ص53.
16. lisa veneklasen ;valerie miller rough ; op . cit ; p 25
17. منى غنام، مرجع سابق، ص ص 30/24.
18. المختار الهراس، المرأة وصنع القرار في المغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات، مجد للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 63.

19. حنفي السيد عوض، في علم الإجتماع النسوي: الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2014، ص15.
20. نفس المرجع، ص 20.
21. بشير الفقيه، المرأة العربية المعاصرة وإشكالية المجتمع الذكوري: رؤية في البعد السيكولوجي لدى الفرد المسلم تجاه المرأة، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 101.
22. الزهراء العمري، التمكين السياسي للمرأة بين النصوص القانونية والتحديات الإجتماعية، ص 15 .
23. –23 إحسان دهش جلاب وكمال كاضم الحسين، إدارة التمكين والإندماج، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2013، ص 378.
24. نفس المرجع، ص ص 42/40.
25. (حلمي ص 6)
26. محمد عادل العجمي،" التمكين الإقتصادي للمرأة "، مجلة الوفد، 2017، موقع الإلكتروني: http//m.alwaafd.news
27. اماني قنديل ص 5–4)
28. رانيا نور، "تمكين المرأة بين التفسيرات الغربية وثقافتنا الإسلامية"، موقع إلكتروني :www.lahaonline.com
29. هويدة عدلي وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، ط1، 2017، ص:96.
30. جربال كهينة ،مرجع سابق، ص 58.
31. دليل مؤشرات النوع الإجتماعي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، ص 42.
32. جربال كاهينة، مرجع سابق، ص 33.
33. فيصل المناور، تمكين المرأة العربية في المجال التنموي، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد133، 2017، ص ص 12/11.
34. نفس المرجع، ص 14.
35. دليل المؤشرات النوع الإجتماعي، مرجع سابق، ص38.
36. سهام بن رحو بن علال، مرجع سابق، ص 112.
37. فكرة حقوق الإنسان، تشارلز آزبيتر ترجمة شوقي جلال، فكرة حقوق الإنسان، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 2015، ص ص 22/18.
38. صراح إقبال، نحو المساواة بين الجنسين: مؤشر جديد للإصلاحات القانونية لمساعدة التمكين الإقتصادي للمرأة، 2019/27/02، موقع إلكتروني: http//blogs.worldbank.org